للتمهيد لفرض مشروع الحكم الذاتي بالصيغة التي تريدها .

وكان واضحا خلال الفترة الاخيرة ، وبعد عجز اطراف كامب ديفيد ، وبضمنهم اسرائيل ، عن ايجاد طرف فلسطيني يقبل بمشروع الحكم الذاتي لاستخدامه ممثلا للفلسطينيين بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية . ان الخطة الاسرائيلية القائمة ، هي تدمير المكانة ، واستخدام كل الحجج الممكنة لطرد الشخصيات الوطنية من الضفة الغربية . وهي ان بدأت بتنفيذ مخططها هذا بمحاكمة رئيسي بلديتي رام الله والبيرة ، بحجة ضرب احد الحراس الاسرائيليين ، فانها لن تنتهي بقرار ابعاد الشكعة بتهمة تأييده لاعمال المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال ، استكمالا لنفس المخطط .

كيف ابتدعت سلطات الاحتلال قضيةابعاد الشكعة ؟

بدأت القصة عندما سربت وسائل الاعلام الاسرائيلية ، يوم ١٩٧٩/١١/٥ ، اقوالا منسوبة الى رئيس بلدية نابلس ادلى بها امام « منسق العمليات » في المناطق المحتلة الجنرال داني مات ، حيث كان يدور الحديث حول رفض بلدية نابلس جر المياه الى سكان المدينة من بئر حفرها الحكم العسكري . وما لبث اللواء مات ان سأل الشكعة عن رأيه بالاحكام التي صدرت ضد فدائيي عملية الساحل (عملية مجموعة دلال المغربي التي نفذت في ربيع العام الماضي على ساحل فلسطين المحتلة) . وقال الشكعة في معرض جوابه على سؤال الضابط الاسرائيلي « ان هذه العملية ، مثلها مثل سائر العمليات . وان الذين قاموا بها ، انما قدموا لاطلاق سراح اخوان لهم من سجون اسرائيل ، وان مسؤولية المجزرة التي حدثت تقع على عاتق اسرائيل ... وان العمليات التي يقوم بها رجال الكوماندوس الفلسطيني تعدها منظمات ، بينما تعد العمليات الوحشية التي تجري ضد الفلسطينيين دولة تريد القضاء على الشعب بأسره » . (ر.ا.ا. ، العدد ١٩١١ ، ٧ ، ١٩٧٩/١١/٨ ، ص ٤) .

وبينما كانت جلسة الكنيست ، يوم ١٩٧٩/١١/٧ ، مخصصة للبحث في قضية التعيينات الوزارية الجديدة ، تحول النقاش فجأة الى موضوع تصريحات الشكعة . وتفاوتت مواقف معظم اعضاء الكنيست بين المطالبة بطرد الشكعة ، او محاكمته او اقصائه عن منصبه . وعكست النقاشات التي دارت في الجلسة مدى قلق السلطات الاسرائيلية من تزايد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية عالميا ، التي عكستها المواقف الوطنية الصلبة في الارض المحتلة . وفي هذا الاطار ، تحدث النائب شمعون بيرس عن اقوال الشكعة ووصفها بانها نابعة من سياسة الحكومة . ورد بيغن قائلا « لا يجوز مهاجمة الحكومة بسبب ازدياد قوة منظمة التحرير الفلسطينية في العالم ، كما لا يجوز اتهام حزب العمل باللقاءات التي تمت بين كرايسكي وبرانت عضوي الاشتراكية الدولية بياسر عرفات ... انتم تشنون الهجمات بسبب الصعوبات اليومية التي لا انفي وجودها ، لكن هجومكم علي لن يجدي » (المصدر نفسه) .

وبالفعل ، فقد اتخذت الحكومة الاسرائيلية قرارا يوم ١٩٧٩/١١/٨ يقضي بطرد الشكعة خارج فلسطين المحتلة . واثر الاستئناف الذي تقدمت به المحامية اليهودية التقدمية فيليتسيا لانغر اجلت المحكمة الاسرائيلية العليا تنفيذ قرار الطرد ، لحين البت في الشكوى المقدمة منها . وقامت السلطات الاسرائيلية بعد ذلك باعتقال الشكعة ، يوم ١٩٧٩/١١/١١ ، تمهيدا لابعاده . كما اجتمعت الحكومة الاسرائيلية يوم ١٩٧٩/١١/١٤ على شكل لجنة وزارية للامن ، وقررت تنفيذ قرار الطرد بعد مصادقة المحكمة العليا على ذلك .

وحتى تاريخ كتابة هذه السطور ، في ١٩٧٩/١١/١٥ ، لا تزال السلطات الاسرائيلية ماضية في تنفيذ قرارها ، رغم استقالة جميع رؤساء البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ورغم موجة الاستنكار العالمية التي قوبل بها هذا القرار .

ردود الفعل في الاراضي المحتلة على قرار طرد واعتقال الشكعة

مع الاعلان عن قرار الطرد ، شهدت مدن الضفة الغربية والقدس نشاطا سياسيا كثيفا ، سواء بعقد لقاءات للتنسيق بين رؤساء البلديات انفسهم لمتابعة التطورات ، واتخاذ مواقف مشتركة ، او باصدار بيانات الشجب والاستنكار والاضراب ، والتصدي لقوات الاحتلال .

ففي نابلس ، كشف الشكعة الاهداف الحقيقية للحملة الصهيونية ضده ، ووصفها بانها تستهدف ضرب الوحدة الوطنية لجماهير الشعب الفلسطيني